قراءة في كتاب: نحو فقه للمرأة يواكب الحياة

المؤلف: مهدي مهريزي

الناشر: دار الهادي.

الصفحات: ٢٧٢ قطع كبير

عرض: روميو عباس

يكاد لا يجد المتتبع مورداً يجيب فيه على مجموعة الأسئلة التي تفتق عنها عصرنا في موضوعة المرأة، غير القليل من المصنفات والأعمال التي تعدّ خلاصة جهود متظافرة لبعض العلماء وأصحاب الاختصاص المعاصرين. غير أن ما قدمه مهدي مهريزي في هذا المضمار يعدّ خطوةً مفيدة، تتسم بالجرأة الموّجهة والمناقشة الهادئة التي قلما عُثر عليها في كثير من المدونات التي ما برح سوادها الأعظم يتأرجح بين ما هو شطحة مستهجنة أو حدة مستغربة؛ ليكون ما قدمه في كتابه (نحو فقه للمرأة يواكب الحياة) مدماكاً تحديثياً لكن على مقربة من القاعدة التأصيلية في معناها الذي لا يفرق فيه بين مصادر التشريع كأصول ومنطلقات وبين الفهم الفقاهتي الحي المنسجم مع الواقع، في معادلة الزمان والمكان. لم يظهر لدى مهدي مهريزي إصرار على استخلاص نتائج ملزمة، بقدر ما برز في دراسته جانب المقاربات الموضوعية، الأمر الذي مكنّه من فتح قنوات أبقت المجال مفتوحاً أمام رواد الاجتهاد البعيدين عن الجمود أمام ما يثار من تحديات تفرضها مقتضيات العصر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تستوقفهم المناخات الفقهية السائدة كونها سائدة، طالما أنهم ملتزمون بالأصول والمعايير الاجتهادية.

نقطة إيجابية تسجل لهذا الكتاب، حرصه على الخوض في العديد من الموضوعات والمسائل الجزئية دون الغوص في العموميات، وانفلاش البحث في فضاءات مجملة، الأمر الذي يكشف نوعية الجهد المبذول في هذه الدراسة، فيقدم مهدي مهريزي باقةً من الموضوعات كبلوغ الفتيات، وتعدد الزوجات، وميراث المرأة، وحضانة الأطفال وغيرها من الأمور التي لطالما أخذتها أقلام الباحثين أخذ المسلمات، ولكننا هنا وجدنا أنفسنا أمام مناخ جديد من الطرح الفقهي الملتزم، الذي بدا فيه جلياً الحرص على عدم تقديمه وكأنه محاولة لمخالفة المشهور، الأمر الذي أتاح له هامشاً أكبر من الحركة، وبالتالي استطاع عبره وفي خضم الإجابة على العديد من الأسئلة، استطاع أن يقف بنا أمام إشارات جديدة، ولكنها هذه المرة في إطار إيجاد خطاب فقهي جديد.

لم يبخل مهدي مهريزي في سياق بحثه بعرض ما احتاج إليه من الآيات والروايات والأقوال والآراء، التي تناولها في مجملها نقداً وتحليلاً في إطار معالجاته المتنوعة من تحديد ظهورات، أو

استكشاف دلالات، أو حلّ تعارضات، وفي تفصيل وتفنيد مستساغ، وعبارة سلسة، لم يجعلها وقفاً على أهل الاختصاص، دون أن تفقد قيمتها الفنية؛ فنجده يتحرى الدليل في فصول الكتاب، في التفسير الشرعي للبلوغ، وأنه هل هو بلوغ الفتاة تسع سنين أم هو شيء آخر؟ وكذلك في مسألة تعدد الزوجات، فهل هو جواز لا تراعى فيه ظروف الإباحة، والعدل المادي، والمصالح المعقولة، أم أن الأمر على العكس من ذلك؟ وهكذا يمضي الكاتب قدماً في مستهل عرضه متحدثاً عن استقلال المرأة المالي، وقدرتها على التملك والتصرف غير المقيدين بالإذن أو الإجازة، وعن نكاح الصغيرة، وأنه هل يتوقف على مراعاة المصلحة، وهل لها الحق في الفسخ بعد البلوغ؟ وكذلك الأمر في باب الولاية القهرية، وأنها هل هي جائزة على وجه الإطلاق أم يقتصر فيها على ما قام عليه دليل قاطع؟ وهكذا حتى الفصل السابع الذي عمّت فيه الفائدة، خلال عرض مفصّل على طريقة السؤال والجواب، أجاب فيه مهريزي في إطار حوار مطوّل على مجموعة من الأسئلة الحساسة، مبيّناً مكانة المرأة في الفقه الإسلامي، ومتحدثاً عن حقوق المرأة الاجتماعية، كحقها في بلوغ المناصب، وتحقيق الذات، مشيراً إلى بعض المطالب الحساسة التي تقع في هذا السياق، في وقت لم يخل حديثه فيه من استطرادات عامة، عالجت ما هو مثار جدل في بحوث الفقه المرتبطة بالمرأة، بل ما يدور في فلك الاجتهاد بشكل عام، من ضرورة مراعاة لظروف الزمان والمكان، إلى ضرورة نقض الأحاديث، وعرضها على القرآن والمسلمات السنتية، من ثم دراستها بشكل مجموعي، بدون تجزئة أو تفكيك.

لينتهي الحوار بعد ذلك ببعض الاقتراحات قدمها بغية تطوير فقه المرأة، كإعداد موسوعة تحتوي على المسائل المرتبطة بهذا الموضوع، من آيات وأحاديث وآراء، و«فصل المسائل المتعلقة بالمرأة عن سائر موضوعات الفقه، وجمعها في موضوع واحد بنحو استدلالي».

«نحو فقه للمرأة يواكب الحياة»، نزهة شيقة في عالم البحث والتحليل، وجِدّة موفقة في العرض والمناقشة، ومقاربة لا بد منها، لكل مهتم في قضايا الإسلام المعاصرة.